العولمة الاقتصادية ومؤشرات قياسها

الدكتور: خالد عيجولي
أستاذ محاضر،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص:

يعتبر موضوع العولمة الاقتصادية من بين أهم الموضوعات، خصوصا بعد انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة، ورغم العديد من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع من جوانب شتى، ومن منطلقات مختلفة، إلا أن الكثير من الغموض وعدم الوضوح مازال يكتنف هذا الموضوع،تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مفهوم العولمة الاقتصادية بتسليط الضوء على المفاهيم النظرية المتعلقة بها، والمرتكزات التي قامت على أساسها وأهم مؤسساتها وأدواتها وسبل قياسها.

Abstract:

The subject of economic globalization is one of the most important issues, especially after the collapse of the communist bloc and the end of the Cold War, and although many of the studies that have addressed this topic various aspects, from different perspectives, but a lot of ambiguity and uncertainty still surrounds the subject, this study aims to Find the concept of economic globalization, highlighting the theoretical concepts, foundations built on the basis of which the most important institutions and finely tools and ways to measure it.

مقدمة:

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العام، والشيء الذي لابد من الوقوف عنده هو أن العولمة مفهوم اقتصادي بدرجة كبيرة، قبل أن يكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية، وهذا ما جعلها تحظى بالقسط الوافر من البحث والدراسة بالإضافة إلى الارتباطات الكبيرة بينها وبين الجوانب الأخرى للعولمة، ولعل من الجوانب التي استحوذت على مجال البحث كيفية قياس العولمة الاقتصادية وهذا ما تبحث في هذه الورقة من خلال عدد من المحاور أولها يتناول مفهوم العولمة الاقتصادية، أما الثاني فيتعلقبالتحولات الاقتصادية ومرتكزات العولمة الاقتصادية والثالث عن مؤسسات العولمة الاقتصادية وأدواتها، والرابع يبحث في مؤشرات قياس العولمة الاقتصادية.

المحور الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

رغم ان للعولمة أوجها عديدة ومتنوعة بتنوع مناحي الحياة إلا أن الجانب الاقتصادي هو الأهم وهو جوهر العملية ومحورها الأساسي، وما الأبعاد الأخرى إلا انعكاس للأثر الاقتصادي للعولمة، ومن بين أهم التعاريف التي تتناول العولمة الاقتصادية:

التعريف الأول[1]: "هي التوافق الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم مدفوعا بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع، وكذا التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا".

التعريف الثاني[2]:"نظام تجاري عالمي مفتوح، تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والخدمات والعوامل الخاصة منها رأس المال، عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة فتنتهي بذلك إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وتتحول فيه قوى السوق العالمية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بين جميع الاقطار مهما كانت مواقعها وتفصيلاتها".

التعريف الثالث[3]:"اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى انحسار كبير في حدود الدولة".

فالعولمة الاقتصادية ماهي في حقيقتها إلا النظام الاقتصادي الرأسمالي في شكل جديد، تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على الاقتصاديات المحلية، بما يحقق انتقال السلع والخدمات ورأس المال واندماج الأسواق العالم ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق على الصعيد العالمي.

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية لم تظهر من فراغ، فهي عملية تراكمية تاريخية لها ارتباط وثيق بالرأسمالية، حيث انها تعد نتاجا لتطورات متكاملة ومستمرة في المؤسسات والعلاقات والسياسات الاقتصادية العالمية، تتخذ منحى تحرير التجارة والتمويل الدوليين، وتعتمد على سرعة نقل المعرفة بالوسائل الحديثة، وتتبنى نظام السوق الرأسمالي[4]. وبالتالي فإن العولمة الاقتصادية ليست ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، إلا أنها دخلت مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ويمكن القول: بأنه منذ منتصف الثمانينات قد تسارعت وتيرة العولمة في الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة، حيث زادت التجارة

---

[1] International Monetary Fund, **World Economic Outlook**,Washington, D.C., May 1997, P45.

[2] عبد المنعم السيد علي، **العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 25، العدد 290، الكويت، 2003، ص: 43.

[3] محمد الأطرش، **العرب والعولمة : ما العمل؟**، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1998، ص412.

[4] عبد المنعم السيد علي،**العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

العالمية ضعف السرعة التي زاد بها الناتج المحلي تقريبا. فقد ارتفع معدل التجارة من حيث اسهامها في الناتج القومي – طبقا لمؤشرات البنك الدولي- خلال العام 1999 بالمقارنة مع فترة الثمانينات، وبلغت الصادرات العالمية سبعة تريليون دولار، وأخذت الأسواق المالية في كثير من البلدان في التحرر السريع كما تسارعت التدفقات المالية إلى كثير من البلدان النامية[1]. فجوهر العولمة الاقتصادية هو انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية. وإن نمو وسلامة الاقتصاد العالمي هو محور الاهتمام العالمي وليست الاقتصادات المحلية، والأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي، والاستجابة لقرارات المؤسسات العالمية واحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها للاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي لإعادة تأسيس قواعد ومؤسسات بنية النظام الاقتصادي العالمي، ويحددان الاتجاهات التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية، والتي تفترض أن العالم أصبح وحدة اقتصادية واحدة، تحركه –قوى السوق والتي لم تعد محكومة بحدود الدولة، بل ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات-. فجوهر العولمة لا يكمن في مظهرها، بقدر ما هو كامن في مضمونها إذ تمثل العولمة الاقتصادية مشروعا ايديولوجيا لليبرالية الجديدة، والتي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود، دون أية قيود، إلى جانب تعويم أسعار الصرف، وازالة القيود على النظام المصرفي. وانهاء تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتصفية القطاع العام، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال وينطوي على تلك المكتسبات الاجتماعية للعمال والطبقة الوسطى[2]. هذه التغيرات والتطورات المتبلورة في الأسس التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية، متداخلة ومتشابكة، قد يظهر بعضها كأسباب، بينما قد يظهر البعض الآخر كنتائج. وبطبيعة الحال لا يمكن فهمها تماما إلا من خلال تتبع التطورات السياسية الدولية، وخاصة غياب الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الاشتراكية التي يقودها، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد كانت العولمة الاقتصادية على العموم تلقى الترحيب خلال بضعة عقود سبقت الأزمة الأسيوية، ولسنوات عديدة بقى القادة والاقتصاديون غارقين في الفرح وهم يستمتعون بمشاهدة نمو التجارة العالمية بوتائر أسرع من اجمالي الناتج القومي، وتجاوز معدلات الاستثمار المباشر للتوظيفات الداخلية، وحصول زيادات هائلة في حجم المبادلات النقدية الدولية أكثر من البلدان الهامشية سابقا، ما لبثت أن أصبحت نمورا مصدرة ونامية، فالإنتاج المتزايد من البضائع المحتكرة انتشر عبر كوكب الارض مقحما أفواج الشركات والعمال والبلدان النامية في سلاسل سلعية عابرة للحدود القومية[3].

وتمر العولمة الاقتصادية بخمسة مراحل تتكامل مع بعضها على شكل مقتربات وآليات لتصب في النهاية في بوتقة العومة، وأول هذه المراحل يتمثل في فك (أو تخفيف) القيود على النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والمالية المحلية، وتحرير التجارة الخارجية، ومن ثم يأتي دور التحرير المالي الداخلي،ومن ثم التحرير الخارجي، ويلي ذلك مرحلة الخصخصة، وفي النهاية يتحقق تكامل الأسواق المالية على المستوى الدولي[4].

---

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات اقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص: 128.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،**آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص230.

[3] فرانك جي، لتشنر وجون بولي، **العولمة: الطوفان أم الانقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004، ص-ص: 257-263.

[4] عبد المنعم السيد علي،**العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 25، العدد 290، الكويت، 2003، ص: 13.

وللعولمة الاقتصادية مجموعة من السمات والمبادئ التي تقوم عليها لعل من أبرزها[1]:

- التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في دول الجنوب، وفي سياق إعادة بناء الرأسمالية في دول المعسكر الاشتراكي السابق، والتراجع عن مفهوم دولة الرفاهية في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة؛
- التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وخاصة الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، ليس بغرض الاستثمار في الأصول الانتاجية، وإنما بغرض الاستثمار في الأصول الانتاجية، وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة؛
- بروز دور الشركات المتعدية الجنسية كفاعل أساسي في الانتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير التكنولوجي، وفي ابتداع نظم جديدة لإدارة الانتاج الذي يجري في مواقع متعددة من العالم؛
- ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وإن كان تكاملا يفتقر إلى التكافؤ، وبخاصة عندما تكون أطرافه دولا نامية من جهة، ودولا متقدمة من جهة أخرى؛
- نمو الاتجاه إلى تكوين تجمعات اقتصادية اقليمية، ينظر البعض إليها على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة؛
- ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية عبر القومية، والتوسع في الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمي، مع تزايد الادراك بوجود مشكلات عالمية الطابع (بعضها اقتصادي، وبعضها غير اقتصادي، وإن كانت له صلات غير مباشرة بالممارسات الاقتصادية)، ومن ثم تتطلب معالجتها مؤسسات وآليات وطنية- حكومية وغير حكومية؛
- تقلص سلطة الدولة الوطنية وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور اقتصادي خالص، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية وإلى القطاع الخاص المحلي؛
- زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية من خلال عولمة عمليات الانتاج والتسويق في كثير من الصناعات الحديثة[2]؛
- انتشار أنماط الاستهلاك البذخي والثقافة والقيم الشعبية السائدة في دو الغرب الرأسمالية، وخاصة تلك الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نتيجة لما يشار إليه بـــ "الغزو الثقافي"؛
- تزايد ظاهرة اندماج الشركات والمصارف، مما أدى إلى ضهور شركات عملاقة ومجموعات مصرفية ضخمة.

المحورالثاني: التحولات الاقتصادية ومرتكزات العولمة الاقتصادية

إن حياة البشر وما يحيط بها من تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية ليست وليدة المصادفة وإنما هي نتاج طبيعي لتطور البشرية، لذلك فإن أي حدث في حياة البشرية لابد أن تكون له جذوره التاريخية وكذا الحال في ظاهرة العولمة الاقتصادية، فهي لم تكن وليدة المصادفة وإنما هي أساسا نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة والتي تتجسد في الشركات المتعدية الجنسيات، فالرأسمالية تبدو

[1] منير الحمش،**العولمة الاقتصادية المفهوم – السمات- التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي – الانكسار-**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الورقة رقم 24، 2012، ص، ص: 97،96.

[2] عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 2000، ص: 53.

الآن أقدر على البقاء مما كانت عليه في السابق، كونها في تغير مستمر وتحول لا ينقطع، لقد استطاعت الرأسمالية اليوم تجدد قواها وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة استطاعت أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم، وهي أوضاع شهدت تقلص قاعدتها الانتاجية، وحرمتها من الخامات الطبيعية الرخيصة التي اعتمدت عليها في الماضي، وأصبحت معامل البحث والتطوير هي المستودع السحري الذي لا ينفد للخامات والمنتجات على السواء[1].

فمما لاشك فيه أن الرأسمالية منذ بدايتها، وهي تسعى لنقل أسلوبها في الانتاج إلى خارج حدودها في نفس الوقت الذي كانت تسعى إلى مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف والاستثمار في الخارج[2].

ذلك أن الرأسمالية تنطلق من مبدأ يقرر بأنه ليس لأي شعب الحق في البقاء في العالم دون أن يفتح بلاده للتجارة الرأسمالية العالمية[3]. هذا وأننا لسنا بصدد تاريخ كامل لنشأة الرأسمالية وتطورها، ولكننا سنحول بإيجاز التذكير بأهم التحولات المرتبطة بالجانب الاقتصادي لهذه المرحلة المتطورة من مراحل الرأسمالية والتي ساهمت في بلورة العولمة الاقتصادية وبناء ركائزها:

أولا: التحول في النظام النقدي الدولي.

تتلخص أهم التحولات في النظام النقدي الدولي في ما يلي:

1- منذ انهيار نظام النقد الدولي، الذي اتفق عليه في بريتونوودز، في 1971 وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة وخاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة، حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة، وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتونوودز، وذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب فيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي.وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف.ومن ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة، أنه كثير ما يؤدي إلى الانحراف في أسعار الصرف ويقصد بالانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق وبين سعر التوازن، والأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد الفائض، ويشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة ودون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال[4].

2- الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية وهي الدولار أصبح مصدرا للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية المؤشرة على الاقتصاد العالمي، استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام والعمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية، ولهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب. سيما في ظل تعاظم الوضع النسبي للين الياباني واليورو الأوروبي.

3- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، ومنها أنه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار

---

[1] فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1990، ص- ص: 07- 09.

[2] **المرجع السابق**، ص:93.

[3] شيماء عبد الستار جبر البلية، **العولمة والمنظمات الدولية المالية**، الطبعة الأولى، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 92.

[4] سعيد النجار، **النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين**، رسائل النداء الجديد، القاهرة، مصر، 1996، ص: 23.

وتحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط. وبالتالي تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال، وخاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية أن الدول النامية صارت – بعد أزمة المكسيك 1982– لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق وإبرام الاتفاقيات المناسبة معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية الجدارة الائتمانية.

ثانيا: التحول في النظام المالي الدولي.

لعل التغير الهام في النظام المالي الدولي والذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (وغير المباشر) في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية، وبالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول، ولعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية مع نهاية الثمانينات، ومثلت تلك الاستثمارات حوالي 75% من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة والتي تشمل الاستثمارات الأجنبية والقروض المضمونة، وذلك بالنسبة لحوالي 93 دولة نامية خلال الفترة 1986– 1990، بينما تتجاوز تلك النسبة 30 خلال الفترة 1980 – 1985[1]وقد أكد البنك الدولي الاتجاه على تحبيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في تقاريره وخاصة في عامي 1991– 1992 من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية.ويرجع التحول إلى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، ومن ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية، نظرا للتراجع الكبير الذي حدث من البنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، لأن الأزمة المتفجرة جعلها تترنح، وتوشك أن تصل إلى حافة الانهيار، ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة، وجرت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم ولذلك لم يكن غريبا أن تنسحب من هذا الميدان، مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة، وليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبحت تخضع للاستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة السابق الإشارة إليها من كل من الصندوق والبنك الدوليين.هذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي وخاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية نضبت أو أوشكت على النضوب و لم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك. أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للاشتراطية (أو المشروطية) الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بالقليل من البلاد النامية عن الاقتراض، وتفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

[1] المرجع السابق، ص:68.

وقد يرجع هذا التحول أيضا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي نظرا لبعض المزايا التي تتوافر في هذا المصدر من مصادر التمويل التي لا تتوافر في مصادر التمويل الأخرى، حيث أن تلك الاستثمارات الأجنبية غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض.

ثالثا: التحول في النظام التجاري الدولي.

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه-بعد عام 1994 وبداية عام 1995 وبإنشاء منظمة التجارة العالمية- قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل التجارة الخدمات على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية.

بالإضافة إلى تحرير الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

وبالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروجواي 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية أول جانفي 1995 أكثر شمولا في كثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروجواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجات منذ عام 1947، وبالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي بالفعل إلى تعزيز نظام الحرية التجارية، الذي يتوقع منه أن يحدث تغيرا كبيرا وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي.

المحورالثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية وأدواتها

أسهمت الكثير من المؤسسات والهيئات في التسويق ونشر قيم العولمة الاقتصادية عبر دول العالم مستعملة في ذلك الكثير من الأدوات والوسائل، ولعل من أبرز هذه المؤسسات التي كان لها الأثر البارز والدور الفاعل على المستوى الدولي:

1- صندوق النقد الدولي: شهدت الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى اضطرابات في النظام النقدي العالمي وذلك بسبب عدم المرونة التي تميزت بها قاعدة الذهب، وكان من نتائج ذلك أن قادت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات إلى التخلي عن الالتزام بهذه القاعدة، وبرزت ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي، تكون من أولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية، وبناءا على ذلك دعا الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "روزفلت" إلى عقد مؤتمر في جويلية 1944 في برتونوودز في ولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية، كان من نتائجة الاتفاق على إنشاء مؤسستين ماليتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[1].

صندوق النقد الدولي هو هيأة مالية دولية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة، يلتزم بتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها والتي نصت عليها اتفاقية بريتونوودز التي أبرمت في يوليو 1944، وأصبحت نصوصها نافذة في ديسمبر 1945. إن الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي هو الحفاظ على قيمة العملات، واستقرار أسعار الصرف، والإسهام في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، ومساعدتها لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها

[1] شيماء عبد الستار جبر البلية،**مرجع سبق ذكره**، ص: 98.

من خلال استعمال موارد الصندوق مقابل ضمانات ملائمة، بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة على النقد الأجنبي بغرض تسهيل التجارة الدولية، ومنح التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء.عضوية الصندوق مفتوحة لكل بلد يرغب في ذلك، شريطة أن يكون بلدا مسيطرا على شئونه الخارجية، قادرا على الوفاء بالتزامات العضوية، يلتزم إدارة سياسته الاقتصادية والمالية وفقا لمواد ميثاق الصندوق، قادرا على دفع حصة الاشتراك بالصندوق[1]، ويبلغ عدد أعضاء الصندوق حاليا 188 دولة[2].

زيادة على الأهداف التي أنشأ من اجلها، فهو يقوم بعدة وظائف من شأنها تكريس مفهوم العولمة والاندماج في اتجاهاتها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[3]:

- تحقيق التنسيق والترابط والتكامل الوثيق والفعال بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي في دعم اتجاهات العولمة وخدمة الاقتصاد العالمي، وتحقيق المزيد من الاندماج في تيار عولمة الاقتصاد العالمي.
- يقدم خدمات وبرامج تدريبية متقدمة في مجال التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، وطرق البحث في موازين المدفوعات، وشرح سياسات الصندوق ونشاطاته المختلفة.
- تقيم المعونات الفنية والتقنية من خلال خبرائه إلى بعض الدول وذلك بإعطاء النصائح الفنية في المشكلات التي تواجهها، وفي مجال رسم السياسات النقدية والمالية، وإصدار تشريع البنك المركزي، والمساعدة في كل ما هو مرتبط بمهام الصندوق ويخدم تكريس اتجاهات العولمة.
- المراقبة الفعالة لسياسات الصرف، وما ينجر عنها من اختلالات في موازين المؤشرات الكلية الاقتصاديات البلدان الأعضاء.
- تشجيع التعاون في المجال النقدي بين الدول، وتسهيل عمليات التوسع في التجارة البينية بين الدول والتجمعات الإقليمية خدمة لتدويل التجارة، وبالتالي المزيد من الاندماج في اتجاهات العولمة.
- الإسهام في تشجيع العمل على تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والناتج المحلي الإجمالي، والرفع من كل المؤشرات الاقتصادية التي تخدم السياسة الاقتصادية للبلدان الأعضاء.
- إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف الخاص بالمبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء، والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعيق نمو التجارة الدولية.

زيادة على هذا، فإن الصندوق يقوم بتشجيع التعاون النقدي، واستقرار أسعار الصرف، وبث الثقة بين الدول الأعضاء لوضع موارد الصندوق مؤقتا في صالحهم، وهذه أمور كلها تعمل في إطار ترسيخ العولمة الاقتصادية واندماج الدول في تياراتها والعمل وفق توجهاتها.

وتقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول. وتتألف هذه الحزمة من[4]:

- تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم ورفع الضرائب؛
- تخفيض قيمة العملة القومية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية؛
- تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة؛

---

[1] عابد شريط،**دراسة تحليلية لواقع وآفاقالشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية- حالة دول المغرب العربي-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 47.

[2] الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/about/members.htm

[3] عابد شريط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[4] محمد حشماوي، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 90.

- تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية؛
- سياسات إدارة الطب والتي تتركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام؛
- تحرير الأسعار؛
- إحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي.

وتماشيا من الصندوق مع التغيرات الاقتصادية العالمية، ونظرا للمطالبات العديدة من قبل الدول النامية في المشاركة أكثر في صياغة القرار داخل الصندوق، ظهرت بعض المحاولات المحتشمة للتطويره، فقد جاء في تقرير رئيس اللجنة النقدية والمالية للصندوق في الاجتماع السنوي المشترك في سبتمبر 2000، أنه من أجل أن تكون العولمة لصالح الجميع، فإنه لابد من عملية إصلاح تشمل مايلي[1]:

- ضمان بقاء الصندوق حيث أن استمرار عمل الصندوق كأحد المؤسسات الدولية الفاعلة يشكل دعامة رئيسية في نظام السياسة الوقائية، ليس في مجال الأزمات المالية فقط، وإنما في مجال العلاقات والتعاون المشترك مع البنك الدولي، كذلك لمحاربة الابتزاز المالي وحماية النظام المالي الدولي؛
- حاجة الصندوق إلى مراجعة امتيازاته ومهماته، وذلك لتعكس الحاجات المتغيرة للأعضاء وفق المتغيرات العالمية ومنها اندماج رؤوس الأموال والعولمة وما تواجهها من عقبات للعمل على إزالتها وتذليلها؛
- ضرورة إشراك القطاع الخاص العالمي فيما يتعلق بأعمال وقرارات الصندوق، وذلك لما ستواجهه العومة من مستجدات، وذلك إلى جانب الدول الأعضاء على الصعيد المحلي، لإزالة ما تعترض هذا القطاع من صعوبات وعقبات؛
- العمل على تخفيف مديونية الدول النامية، وتخفيض نسبة الفقر في العالم.

2- مجموعة البنك العالمي: المؤسسة الثانية المنبثقة عن مؤتمر بروتون وودز، ومنذ إنشائه في عام 1944، توسع البنك الدولي للإنشاء والتعمير التسمية الأولى والمعروف اختصارا بالبنك الدولي، من مؤسسة وحيدة إلى مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطا وثيقا، وتطور من أداة لتيسير إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد الحرب، إلى التفويض الحالي الرامي إلى تخفيف حدة الفقر في أنحاء العالم، وذلك في إطار التنسيق مع المؤسسة الأخرى المكونة لهذه المجموعة، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)، المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA)، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID)[2].

عند إنشاء البنك الدولي كان الهدف الأساسي إعادة إعمار المناطق التي دمرتها أو خربتها الحرب وخاصة في أوربا، وذلك عن طريق تسهيل الاستثمار وتخصيص رأس المال اللازم لتحقيق الأغراض الانتاجية في الاقتصاديات المدمرة أو المعطلة بسبب الحرب، حيث وجهة 497 مليون دولار عام 1947 إلى دول غرب أوربا الأعضاء في البنك، أما حاليا فيعمل على تقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، حيث يقدم للبلدان النامية قروضاً بأسعار فائدة منخفضة، واعتمادات بدون فوائد، ومنحا. كما يقدم طائفة عريضة من الاستثمارات في مجالات منها: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية التحتية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ويدخل البنك في شراكات مع الحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، والبنوك التجارية، ووكالات ائتمانات الصادرات، ومستثمرين من القطاع الخاص بغرض المشاركة في تمويل بعض مشاريع التنمية. ويضع هدفين أساسيين ضمن أجنداته المستقبلية تتمثل أساسا في:

[1] وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص-ص: 145-147.
[2] الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: http://www.worldbank.org/en/about/history

- إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد، وتعزيز الرخاء المشترك، لإنهاء الفقر المدقع، يرمي البنك إلى تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم إلى نسبة لا تتعدى ثلاثة في المائة بحلول عام 2030؛
- تعزيز الرخاء المشترك، يتمثل الهدف في زيادة نمو مستوى الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان في كل بلد من البلدان النامية.

البنك الدولي مصدر مهم لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، حيث يقدم للبلدان النامية قروضاً بأسعار فائدة منخفضة، واعتمادات بدون فوائد، ومنحا. كما يقدم طائفة عريضة من الاستثمارات في مجالات منها: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية التحتية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ويدخل البنك في شراكات مع الحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، والبنوك التجارية، ووكالات تأمين الصادرات، ومستثمرين من القطاع الخاص بغرض المشاركة في تمويل بعض مشاريع التنمية.ويقدم البنك الدولي أيضاً الموارد التمويلية أو يسهل الحصول عليها عبر شراكات الصناديق الائتمانية مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف. كما يساعد في إدارة مبادرات تلبي الاحتياجات في مجموعة عريضة من القطاعات والمناطق النامية. بالإضافة لمساندة للبلدان النامية من خلال برامج للمشورة بشأن السياسات، والبحوث والدراسات التحليلية، والمساعدة الفنية. وكثيراً ما يشكل عمله التحليلي ركيزة للتمويل الذي يقدمه، ويساعد في استنارة عمليات الاستثمار التي تقوم بها البلدان النامية نفسها. علاوة على ذلك، يدعم البنك بناء القدرات في البلدان التي يقدم لها الخدمات. ولضمان تمكن البلدان من الحصول على أفضل الخبرات التخصصية العالمية، والمساعدة في إنتاج أحدث المعارف، يسعى البنك الدولي باستمرار إلى تحسين أساليب تبادله معارفه مع الجهات المتعاملة معه والجمهور بشكل عام. وتتضمن أولوياته الأساسية:

- يواصل البنك زيادة تركيزه على مساعدة البلدان النامية في تحقيق نتائج ملموسة؛
- يعمل البنك الدولي دائماً على تحسين جميع جوانب عمله، من كيفية تصميم المشاريع، والحصول على المعلومات، وإتاحتها بوضع عمليات البنك بالقرب من الحكومات المتعاملة معه والمجتمعات المحلية؛
- يقدم مجموعة متزايدة من الأدوات والبحوث والمعارف المجانية وسهلة الاستخدام بغرض المساعدة في التصدي للتحديات الإنمائية في العالم. فعلى سبيل المثال، يتيح موقع "البيانات المفتوحة" للجمهور الاطلاع دون مقابل على مجموعة شاملة يمكن تنزيلها من المؤشرات المتعلقة بالتنمية في البلدان في مختلف أنحاء العالم.

3- المنظمة العالمية للتجارة: لقد كان من المفترض أن ينشأ إلى جانب كل من صندوق النقد والبنك الدوليين منظمة ثالثة للتجارة، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وبناءا على اتفاق هافانا عام 1947، إلا أن ممانعة بعض الدول الصناعية، وخاصة أمريكا (من خلال عدم موافقة الكونغرس الأمريكي على الاتفاقية) حال دون ذلك، وبدلا من ذلك فقد تم إعلان "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" (الجات) General Agreement on Tariffs and Trade" GATT`"، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1984، حيث كان يجري تنفيذ بنود هذه الاتفاقية من خلال أمانة دائمة في جنيف، وكان من مهام "الجات" الاشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع والخدمات والاجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية، وبعد انهاء آخر جولة للجات في الأرغواي والتي استمرت منذ العام 1986 وحتى عام 1993 تم تحويل "منظمة الجات" إلى منظمة التجارة العالمية في اتفاق وقع عليه من قبل الدول الأعضاء، وذلك في مدينة مراكش (الدار البيضاء) المغربية عام 1994، وباشرت المنظمة الجديدة أعمالها في عام 1995، وبهذا فقد استقرت الدعامة الثالثة من دعامات النظام الاقتصاد الليبرالي الحديث (إلى جانب الصندوق والبنك الدوليين) وتحولت إلى مؤسسة كونية كبرى ذات قوانين محددة

ومطبقة بشكل حازم من قبل كل الدول الأعضاء، حيث أصبحت تضم في عضويتها في العام 2002 أكثر من 144 دولة، إضافة إلى 32 دولة قدمت طلب الانضمام إليها[1].

وتجدر الاشارة إلى وجود شبكة من الاتفاقيات الفرعية التي تنضوي تحت مظلة هذه المنظمة يختص كل منها بقطاع معين، مثل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية...إلخ.

وقد استقت منظمة التجارة العالمية مبادئها من المبادئ التي كانت تحكم سابقتها اتفاقية "الجات"، ومن أهم هذه المبادئ[2]:

- تحرير التجارة الدولية، وذلك من خلال تخفيض التعرفة الجمركية، وتخفيف القيود غير الجمركية أو إزالتها؛
- عدم التمييز بين الدول الأعضاء، أي تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، ويفيد بأنه إذا ما منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى، فإن ذلك يسري تلقائيا على جميع ادول الأعضاء؛
- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية، وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من سياسة الاغراق، وتجنب دعم الصادرات؛
- مبدأ المعاملة الوطنية، ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطى السلعة المستوردة معاملة مماثلة للسلعة المناظرة لها والمنتجة محليا، وذلك فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها.

عارضت الدول النامية إدخال قضايا الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية في مفاوضات جولة الأورغواي، لاعتقادها أن الدول المتقدمة تتمتع بمراكز قوى لا تقدر على منافستها في هذه المجالات، وأن أي التزامات من جانب الدول النامية بالنسبة إليها سوف ينطوي على الاضرار بمصالحها، سواء من ناحية رفع تكلفة التنمية أو من ناحية الانتقاص من قدرتها على التحكم في سياسات التنمية والاستثمارات الاجنبية.

وقد ضربت الدول المتقدمة بهذه المعارضة عرض الحائط وأصرت على إدخال هذه القضايا في المفاوضات. ومع تناقص معارضة ممثلي الدول النامية بعدما تيقنوا أن الاتفاقات حول الموضوعات الجديدة قادمة برضاهم أو رغما عنهم، فقد تحول موقفهم من الاصرار على تضمين كل اتفاق منها ما يشير إلى أحقية الدول النامية في معاملة متميزة وأكثر تفضيلا. وعلى الرغم من اشتمال هذه الاتفاقات على بعض المرونة في تطبيق بعض بنودها على الدول النامية، إلا أن الالتزامات الجوهرية في هذه الاتفاقات لم تطرأ عليها تعديلات تذكر[3].

الآثار السلبية بشكل عام يمكن إيجازها بما يلي:

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية، إن وطأة هذه الزيادة ستكون كبيرة على الدول النامية المعتمدة بشكل أساسي على استيراد الغذاء، وخاصة الدول الافريقية الأقل نموا؛
- تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما، وصادرات الدول الأقل نموا بشكل خاص، تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة. ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات، والمزايا المرتبطة باتفاقية لومي*.

---

[1] عبد المنعم السيد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

[2] أحمد طه محمد العجلوني، **آثار العولمة المالية على المصارف الاسلامية الاردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الاردن، 2004، ص: 121.

[3] ناصر قيدبان، **أثر العولمة على أبعاد ومضامين السيادة الاقتصادية للدولة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2008، ص: 57.

* اتفاقية لومي Lomé Convention هو اتفاقية تجارة ومعونة بين الاتحاد الاوروبي (EU) و71 بلدا من افريقيا والكاريبي والهادي (ACP)، وتم توقيعها في فبراير 1975 في لومه, عاصمة الطوقو. وقد كان الغرض منه إنشاء اطار للتعاون بين المجتمع الاوروبي وبلدان ACP النامية، وخصوصاً المستعمرات السابقة لكل من بريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا. فهو يتيح لمعظم الصادرات الزراعية والتعدينية لدول (ACP) أن تدخل

- ارتفاع تكلفة برامج التنمية في بلدان العالم الثالث، نتيجة لما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (تكلفة استخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات...إلخ)؛
- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام، في الانتاج والتوظيف، لأن المنافسة ستكون غير متكافئة حتما بين البلدان النامية والمتقدمة؛
- سيؤدي الرفع الكبير في مستوى الالتزامات والنواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى خسارة بعض الدول النامية – إن لم يكن معظمها– وهذا عائد أصلا إلى ضعف القدرات الادارية والمؤسسية وندرة الكوادر الفنية المؤهلة ونظم المعلومات الجيدة في هذه الدول؛

يلاحظ أن تفادي الأثر السلبي متوقف على مدى استجابة الدول المتقدمة وسرعة تحركها في مجال تقديم العون اللازم للدول النامية.

- تقلص قدرة الدول النامية على تصميم ورسم سياساتها التنموية بما يتفق وضروفها الواقعية وأهدافها الوطنية. فالاتفاقات الجديدة، بما في ذلك اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة الدولية الجديدة، أو عل الأقل فإنها تستوجب التشاور مع هذه المنظمة قبل أتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالتجارة. لقد خرجت معظم الدول النامية من جولة الأرغواي وهي ملتزمة بتعريفات جمركية وفق جداول والتزامات محددة. لذلك من الصعب جدا عليها إعادة النظر في هذه التعريفات وفق مصالحها الوطنية، أو أنها قد تتحمل بعض الأعباء إذا ما أصرت على سحب بعض التنازلات التي التزمتها في الجولة، وهذا بالطبع قيد على حركة الدول النامية في تشكيل سياساتها الوطنية. في الواقع إن الاكثار في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقات الجديدة سوف تحد كثيرا من حرية الحركة التي كانت متاحة لحكومات الدول النامية في رسم سياساتها التنموية واختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيقها؛
- عدم إدراج موضوع العمالة في اتفاق الغات الأخير والذي أدى إلى صعوبة حصول الأيدي العاملة من أبناء الدول النامية على فرص عمل مناسبة في الدول المتقدمة الصناعية؛
- تخفيض الرسوم الجمركية وهذا سيؤدي إلى نقص حصيلة الموازنة العامة في الدول النامية من رسوم الاستيراد والتي تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها العامة المتزايدة وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة على الأفراد والمشروعات؛
- تعدالمواصفات القياسية ،كعلامات الايزو مثلا، للسلع المختلفة عائقا حمائيا محتملا يمكن للدول المتقدمة أن تستخدمه عند اللزوم لإيقاف تدفق الصادرات من أي دولة بحجة عدم مطابقة تلك الصادرات للمواصفات القياسية.

وبشكل عام يجب أن لايفهم أن جميع آثار النظام الجديد للتجارة العالمية سلبية، بل هناك آثار ايجابية لهذا النظام موجودة أو قد تنجم في السنوات اللاحقة، وتجدر الاشارة لناحيتين هامتين:

السوق الاوروبية بدون جمارك أو رسوم. هذا الفتح التفضيلي المعتمد على نظام حصص أتفق عليه لمنتجات، مثل السكر واللحوم، التي كانت تتنافس مع المنتجات الزراعية للسوق الاوروبية. كما رصد مبلغ 3 بليون ECU (ECU العملة الأوربية الموحدة قبل اليورو) للمعونة والاستثمار في هذه البلدان. أعيد التفاوض عليها وجددت هذه الاتفاقية ثلاث مرات، لومي2 (1981–1985)، لومي3 (1985–1990)، لومي4 (1990–1999). نشوء السوق الاوروبية الموحدة في نهاية عام 1992 أثـّر على الوصول التفضيلي لبلدان (ACP) لأسواق الاتحاد الاوروبي. وفي جوان 2000، حلت اتفاقية جديدة محل لومي4 أصبحت تعرف باتفاقية كوتونو(cotonou agreement) (وقعت في كوتونو العاصمة الاقتصادية للبنين)، من المفروض أن تستمر لمدة 20 سنة، غير أنها تحولت إلى نظام تحالفات وتعاون بين دول منفصلة، كما يؤخذ عليها أنها انتقلت من الشراكة إلى اشتراطات مفرطة وغير مفيدة على عاتق بلدان (ACP).

- آثار النظام الجديد على الدول النامية فيه السلبي وفيه الايجابي. لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية. والأمر مرتبط بالسلوك العملي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق الاتفاقات الجديدة ومدى التزامها بروح الاتفاقات ومضمونها عمليا. أما إذا عملت كما هو دائما على التصرف بما يناقض روح وجوهر الاتفاقات ووضع عراقيل أمام صادرات الدول النامية على أسواقها وتكوين التكتلات لتحرير التجارة حقا أما الدول المتقدمة وتميزه ضد تجارة الدول النامية ستكون عندها فرص الانتفاع بالآثار الايجابية ضئيلة جدا.
- إن الآثار المتوقعة من النظام الجديد للتجارة العالمية في الدول النامية، ومن ثم في الدول العربية، سوف تختلف من دولة إلى أخرى بحسب عوامل متعددة، ذاتية وخارجية.
- أما حول كيفية التعاطي مع النظام الجديد للتجارة الدولية، يمكن التأكيد أن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمرؤ لا مفر منه ولابد منه.

بناءا على ذلك أمام سائر الدول النامية طريقان أولهما: العمل على تقليل الخسائر المحتملة، وبنفس الوقت اغتنام الفرص الجديدة الناجمة عن النظام الجديد. ثانيهما: إعادة هيكلة الاقتصاديات بهدف بناء قوة ذاتية، وتقليل اعتمادها على الخارج وتحسين وضعها قدر الامكان في نظام تقسيم العمل الدولي[1]. بالإضافة إلى الدور الكبير والمتعاظم للتكتلات الاقتصادية، التي بدأ يظهر دورها المسيطر على وسائل وأدوات العولمة بشكل واضح. حيث بدأت التكتلات الاقتصادية تمارس دور المهيمن والمتحكم بكل وسائل العولمة، وبحيث تسيرها كما تشاء ووفقا لمصالحها[2].

4- الشركات متعددة الجنسيات: نتيجة للتطور التقني وإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، أصبحت هناك حالة من الرخاء الاقتصادي في الدول الصناعية، وهو ما أدى إلى بزوغ عصر الشركات العملاقةوقد اختلفت التعريفات والتسميات (شركات متعددة الجنسيات، شركات عبر الوطنية، الشركات عبر القومية، الشركات العالمية، المشروع المتعدد الجنسية، المؤسسة المتعددة الجنسيات...إلخ)، وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات أن يتم استخدام كلمة (Transnational) بدلا من كلمة (Multinational)، وكلمة (Corporation) بدلا من كلمة (Entreprise)[3]. وعلى ذلك فقد حول البعض تسميتها بالمشرعات أو الشركات المتعدية الجنسيات، وعلى غرار الاختلاف في التسمية فقد تعدى ذلك إلى التعريف، فاختلف بشأنه الكثير، فمنهم من ركز على ملكية هذه الشركات ومنهم من ركز حجمها وآخرون للصيغة القانونية التي تحكمها...على أنه يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو تابعة، وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وتلعب دورا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر حاليا على حوالي ثلثي التجارة العالمية.

وقد برزت هذه الشركات كقوة اقتصادية موازية للدول، وما يدل على ذلك أن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق مثلا إجمالي الدخل القومي لأكثر من عشر دول الافريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى

[1] ابراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1995، ص-ص: 119-121.
[2] ناصر قيدبان،**مرجع سبق ذكره**، ص: 59.
[3] كريم نعمة، **أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد 27، مارس 2006، ص:34.

من الدول[1]. وقد أصبح التطور الحاصل في أهمية الشركات متعددة الجنسيات، "المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا" كما يقول تقرير "الاستثمار في العالم 1992" الذي يصدر عن أمانة الأمم المتحدة. ويتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركة الواحدة، تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، وغالبا ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات الصناعة، وتشير الإحصاءات على سبيل المثال أن فروع وتوابع الشركات متعددة الجنسيات (الأمريكية المقر) تسيطر على 40% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة، وأن 20% من عجز الميزان التجاري الأمريكي مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة في الولايات المتحدة، وللتأكيد على دور الشركات متعددة الجنسيات في المعاملات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نشير إلى أن إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر، بلغ 11.4 تريليون دولار عام 1997، ولندرك ضخامة هذا الرقم نقارنه بإجمالي الصادرات العالمية البالغ 2.2 تريليون دولار بنفس العام، و تشير الإحصاءات إلى أن كبرى الشركات متعددة الجنسيات تجاوزت قيمة مبيعاتها الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان في عام 1997، وقد أدى ذلك إلى تراجع دور ومكانة الدولة، انطلاقا من انحسار دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، وفي ظل آليات السوق والاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة، بما في ذلك الأمن الداخلي والبريد والاتصالات وغيرها من القطاعات الاستراتيجية. والأهم هو أن التغير في مجال السياسة الاقتصادية والمالية في ظل تحكم آليات السوق في هذه السياسة قد أدى إلى إضعاف دور الدولة الاقتصادي، حتى في المجال النقدي والمالي حيث انتزع القطاع الخاص من الدولة الحق في خلق النقود بعد تعويم العملات، والتعامل ببطاقات الائتمان التي لا تخضع لإشراف أي جهة، وأصبحت أداة دفع تحل محل النقود، وقد أدى غياب الدولة الانضباطي ممثلة في الجانب النقدي بالبنوك المركزية، إلى تزايد حجم المضاربات المالية[2].

المحور الرابع: مؤشرات قياس العولمة الاقتصادية

إن السعي الحثيث لفهم العولمة بشكل عام والعولمة الاقتصادية بشكل خاص ومحاولة استكشاف هيكلتها وحجمها ومدى التأثير والتأثر بينها وبين العوامل الاخرى المرتبطة بها، جعل الكثير من مراكز البحث العلمية – بدعم من هيئات ودول ومؤسسات عالمية...إلخ– تحاول جاهدة قياس ظاهرة العولمة بمكوناتها الكبرى (وأولها العولمة الاقتصادية)، لما لهذا القياس من أهمية بالغة في بناء السياسات وتحديد الاستراتيجيات الملائمة، ولزيادة وتعميق معرفتنا بهذه الظاهرة. وسنتطرق فيما يلي إلى أبرز ثلاث مؤشرات للعولمة:

1- مؤشر KOF SwissEconomic Institute

يقوم معهد الاقتصاد السويسري (KOF SwissEconomic Institute) لأبحاث الدورة الاقتصادية في زيورخ، بإعداد وبشكل دوري مؤشر كلي للعولمة، يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية والعولمة السياسية. وبيانات هذه المؤشرات متوفرة لمعظم حتى الدول الصغيرة والنامية منها، ابتداءا من عام 1970[3].

ويعتمد مؤشر العولمة الاقتصادية على محورين رئيسيين هما[4]:

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية**، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت، 1997، ص: 195.

[2] محمد حشماوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 100.

[3] أحمد ابراهيم ملاوي، **التحولات الاقتصادية في عصر العولمة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص،ص: 8،7.

[4] الموقع الرسمي لمعهد الاقتصاد السويسري: http://globalization.kof.ethz.ch/query/

- **التدفقات الاقتصادية الفعلية actual economic flows**:التي يتم بها تقدير مستوى الحركات الحدودية للنشاط الاقتصادي سواء تجارة أو استثمارا مباشرا أو استثمارا في محافظ الأوراق المالية؛
- **الحواجز على التجارة وحركة رأس المال restrictions to trade and capital**:والتي تحد من حرية التدفقات للأنشطة الاقتصادية، كالتعريفات الجمركية، والعوائق غير المباشرة على الواردات، والرسوم على التجارة الخارجية والقيود على حساب رأس المال.

ومن هنا تظهر أهمية مؤشر العولمة الاقتصادية في عكس واقع المعاملات الدولية بصورة أكثر دقة، خلافا لما يعكسه مؤشر التجارة الدولية أو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتخذ مؤشر العولمة الاقتصادية قيما تتراوح بين 0 و100، حيث القيمة 100 أعلى درجة من العولمة الاقتصادية، ويمثل هذا المؤشر مستوى الانفتاح الاقتصادي والتجاري.

وتجدر الاشارة أن أوزان العوامل المكونة لمؤشر العولمة الاقتصادية تتغير أحيانا بشكل طفيف من سنة إلى أخرى، وذلك لكي يعطى هذا المؤشر أقرب وأصدق صورة لما تمثله العولمة الاقتصادية.

وفيما يلي جدولان لقيم العولمة الاقتصادية حسب هذا المؤشر، الأول لأكبر عشر دول من حيث الناتج المحلي الاجمالي، والثاني لعدد من الدول العربية، وذلك لمعرفة مدى الفروق الموجودة بين الدول الاقتصادية الكبرى والدول العربية.

الجدول رقم (02): العولمة الاقتصادية لأكبر عشر دول من حيث الناتج المحلي الاجمالي* حسب مقياس A.T.Kearney

الدولـــــــــــــــــــة	1970	1980	1990	2000	2010
و.م.أ	49.05	53.81	58.99	66.01	60.33
الصين	19.54	19.97	31.71	41.2	51.12
الهند	18.46	18.43	20.61	30.42	42.71
اليابان	21.19	23.88	41.55	44.51	44.01
ألمانيا	54.41	56.70	63.57	77.48	71.55
روسيا	/	/	22.71	48.74	55.55
البرازيل	39.45	42.38	41.41	49.03	52.37
المملكة المتحدة	53.51	70.94	74.07	81.26	78.01
فرنسا	45.00	50.19	60.72	73.79	71.72
إيطاليا	49.74	52.23	61.41	79.72	74.75

المصدر :المعهد الاقتصادي السويسري(KOF SwissEconomic Institute)
http://globalization.kof.ethz.ch/query/

الجدول رقم 01 يبين قيم مؤشر العولمة الاقتصادية لأكبر عشر دول اقتصاديا في سنوات مختارة خلال الفترة 1970-2010. حيث يلاحظ بصفة عامة ارتفاع معدل قيمة هذا المؤشر مما يدلل على الاتجاه كان نحو تعزيز ودعم العولمة الاقتصادية، إلا أنه بين 2000 و2010، يلاحظ أن هذا المؤشر قد انخفض في دول كـــ و.م.أ والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا...إلخ، وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية 2008، والتي خلفت انتكاسة في مسار العولمة الاقتصادية، بسبب ما انطواء الاقتصاديات العالمية على نفسها، وانكماشها.

*إحصائيات 2011 حسب صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (03): العولمة الاقتصادية في مجموعة من الدول العربية حسب مقياس A.T.Kearney

الدولـــــــــــة	1970	1980	1990	2000	2010
السعودية	61.07	59.53	58.41	58.32	69.58
مصر	26.84	31.93	37.08	41.29	49.30
الجزائر	41.02	41.95	32.25	43.43	47.13
الامارات	*76.64	76.64	72.64	75.82	87.40
الكويت	56.11	60.56	68.68	62.02	67.35
الاردن	43.12	46.97	54.13	61.92	64.55
تونس	40.65	44.45	50.39	52.19	61.49
قطر	*69.50	69.50	69.5	73.91	78.65
البحرين	*73.95	73.95	75.81	86.03	88.91
المغرب	26.32	34.35	39.98	36.68	51.61
السودان	16.27	16.66	14.75	33.20	39.25

*معطيات 1971 لعدم توفرها في السنة المطلوبة.

المصدر: المعهد الاقتصادي السويسري (KOF Swiss Economic Institute)
http://globalization.kof.ethz.ch/query/

ما يلاحظ من الجدول الثاني أن البلدان العربية تتجه بشكل واضح نحو تعزيز عولمة اقتصادياتها بشكل عام، بل ان بعض الدول كالبحرين وقطر والامارات والكويت...تتجاوز دولة كالولايات المتحدة الامريكية من ناحية العولمة الاقتصادية، رغم أنها قد لا تتجاوزها في المؤشر الكلي الذي يحوي بالإضافة إلى مؤشر العولمة الاقتصادية مؤشري العولمة الاجتماعية والسياسية.

وبالرغم من الاندفاع العالمي المتزايد نحو ظاهرة العولمة، إلا أن هذه الظاهرة فتحت مجالا كبيرا للجدل بين الاقتصاديين يتعلق بتكاليف ومنافع العولمة، فبالرغم من أن الاتجاهات النظرية تؤكد وجود منافع لها، إلا أن الدراسات التطبيقية تؤكد وجود تكاليف باهظة تتحملها الدول النامية بشكل خاص بسبب هذه الظاهرة.

2- مؤشر CSGR economic globalisation index

وهو مؤشر صادر عن مركز دراسة العولمة والاقليمية (centre for the study of globalisation and regionalisation) بجامعة ورويك بالمملكة المتحدة، وهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات فرعية الأول مؤشر العولمة الاقتصادية، الثاني مؤشر العولمة الاجتماعية، والثالث مؤشر العولمة السياسية.

الجدول رقم(04): المعايير المعتمدة في مؤشر CSGR economic globalisation index

المؤشر الفرعي	المتغير	الشرح	الوزن
العولمة الاقتصادية	التجارة	الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%83.29
	الاستثمار الأجنبي المباشر	التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%2.35
	المحفظة الاستثمارية	التدفقات الداخلة والخارجة لمحفظة الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%3.22
	الدخل	تعويضات الموظفين المدفوعة للعمال غير المقيمين، وإيرادات الاستثمارات من الأصول الأجنبية المملوكة من قبل السكان المحليين، بالإضافة إلى تعويضات الموظفين المدفوعة للعمال المقيمين العاملين في الخارج، وإيرادات الاستثمار من الأصول المحلية المملوكة من قبل المقيمين الأجانب، محسوبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	%9.12

يغطي هذا المؤشر فترة من 1982 إلى غاية 2004، إلا أنه يلاحظ عدم تغطيته لعدد من البلدان النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص، وفيما يلي بعض مقياس العولمة الاقتصادية لعدد من الدول حسب هذا المؤشر.

الجدول رقم (05): العولمة الاقتصادية لأكبر خمس دول من حيث الناتج المحلي الاجمالي* حسب مقياس CSGR

الدولـــــــــــة	1988	1992	1996	2000	2004
و.م.أ	0,120	0,121	0,128	0,133	0,131
الصين	0,156	0,164	0,170	0,182	0,179
الهند	/	0,137	0,143	0,151	0,153
اليابان	0,109	0,111	0,111	0,112	0,116
ألمانيا	0,139	0,143	0,144	0,172	0,167
روسيا	/	/	0,143	0,173	0,161
البرازيل	0,106	0,107	0,106	0,118	0,125
المملكة المتحدة	0,152	0,148	0,165	0,174	0,162
فرنسا	0,130	0,140	0,133	0,156	0,151
إيطاليا	0,111	0,115	0,128	0,139	0,134

المصدر:مركز دراسات العولمة والاقليمية (centre for the study of globalisation and regionalisation)
http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/index/

*إحصائيات 2011 حسب صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (06): العولمة الاقتصادية في مجموعة من الدول العربية حسب مقياس CSGR

الدولـــــــــــــــــــــــــــة	1988	1992	1996	2000	2004
السعودية	/	/	/	/	/
مصر	0,139	0,144	0,133	0,124	0,128
الجزائر	0,084	0,104	0,114	0,129	0,132
الامارات	/	/	/	/	/
الكويت	0,148	0,144	0,135	0,143	0,131
الاردن	/	/	/	0,167	0,163
تونس	0,142	0,145	0,146	0,155	0,158
قطر	/	/	/	/	/
البحرين	/	/	/	/	0,208
المغرب	/	0,130	0,129	0,145	0,148
السودان	/	/	/	/	0,097

المصدر: مركز دراسات العولمة والاقليمية
(centre for the study of globalisation and regionalization)
http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/index/

3- مؤشر A.T.Kearney

وهو مؤشرللعولمة، خضع منذ نشأته لعدد من التغيرات على المتغيرات المستعملة فيه طرق حسابه في حد ذاتها، اعتمد في آخر اصدار له الصادر في 2007 (بالاعتماد على معطيات وبيانات 2005، لـ 72 دولة) على أربع محددات رئيسية للعولمة هي (الاندماج الاقتصادي، الاتصال الشخصي، تكنولوجيا الاتصال، المشاركة السياسية)، إلى جانب محددات فرعية مع كل محدد رئيسي أي بمجموع 12 محدد (04 رئيسية، 08 فرعية) بينما في سنة 2004 كان يحتوي على 14 محدد، 12محدد في 2003 و2002، 11 محدد في 2001. كل محدد يرتبط بمتغير أو مجموعة من المتغيرات، ويأخذ قيمة محصورة بين 0 و1[1].

4- مؤشر Maastricht Globalisation Index (MGI)

[1]Marco Caselli, **Trying to measure globalisation (experiences, critical issues and perspectives)**, springer Publications, Dordrecht Heidelberg London New York, 2012, P,P: 36,37.

يستعمل **MGI** مجموعة من المتغيرات تتضمن العولمة السياسية، العنف المنظم، عولمة التجارة والمالية، العولمة الاجتماعية والثقافية، عولمة التكنولوجيا والبيئة. وذلك لأجل تغطية جميع أبعاد العولمة، هذا المؤشر احتسب لسنة 2000، 2008، ويعتبر هذا المؤشر الوحيد الذي أخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، بالإضافة إلى البعد الجغرافي[1].

الخاتمة:

إن ظاهرة العولمة التي ميزت هذه الحقبة مست بآثارها جميع مظاهر الحياة سواء منها الاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتأكيد الاقتصادية، ولعل الثورة العلمية والتكنولوجية قد أسهمت بشكل فاعل جدا في تحديد مظاهرها على جميع الأصعدة، وتجلت بشكل كبير في الجانب الاقتصادي ففي ظل التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية وخاصة تلك التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين الماضي، حيث تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمي ليسوا فقط الدول والحكومات بل حتى المنظمات العالمية والشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة، والكل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل، ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها، وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق، هذا وقد لعبت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، دورا هاما في تعزيز وتثبيت ركائز العولمة من خلال القيم التي تبثها والبرامج التي تنصح بها، بالاضافة إلى ما لعبته الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الإنتاج والتأثير على العادات الاستهلاكية لشعوب المعمورة قاطبة. أما من ناحية مؤشرات القياس فيعتبر مؤشر KOF SwissEconomic Institute واحدا من أشهر المقاييس المستعملة بالإضافة إلى مؤشر CSGR economic globalisation index، وكذا مؤشر A.T.Kearneyبالاضافة إلى مؤشر Maastricht Globalisation Index (MGI).

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

- ابراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1995.
- إكرام عبد الرحيم، **التحديات اقتصادية للتكتل الإقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة**. مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002.
- سعيد النجار، **النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين**، رسائل النداء الجديد، القاهرة، مصر، 1996.
- شيماء عبد الستار جبر اليلية، **العولمة والمنظمات الدولية المالية**، الطبعة الأولى، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 2000.

[1]Parisa SAMIMI, Guan Choo LIM and Abdul Aziz BUANG, **Globalization Measurement: Notes on Common Globalization Indexes**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, volume 1, Issue 7, pages, December 2011, P,P: 9,10.

- عبد المنعم السيد علي، **العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 25، العدد 290، الكويت، 2003.
- فرانك جي، لتشنر وجون بولي، **العولمة: الطوفان أم الانقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004.
- فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1990.
- محمد الأطرش، **العرب والعولمة : ما العمل؟**، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1998.
- منير الحمش،**العولمة الاقتصادية المفهوم – السمات– التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي – الانكسار–**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الورقة رقم 24، 2012.
- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- وداد أحمد كيكسو،**العولمة والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2002.

- International Monetary Fund, **World Economic Outlook**, Washington, D.C, May 1997.
- Marco Caselli, **Trying to measure globalisation (experiences, critical issues and perspectives)**, springer Publications, Dordrecht Heidelberg London New York, 2012.
- Parisa SAMIMI, Guan Choo LIM and Abdul Aziz BUANG, **Globalization Measurement: Notes on Common Globalization Indexes**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, volume 1, Issue 7, December 2011.

❖ **أطروحات ورسائل الدكتوراه والماجستير:**

- أحمد طه محمد العجلوني،**آثار العولمة المالية على المصارف الاسلامية الاردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الاردن، 2004.
- عابد شريط،**دراسة تحليلية لواقع وآفاقالشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية– حالة دول المغرب العربي–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- محمد حشماوي،**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- ناصر قيدبان،**أثر العولمة على أبعاد ومضامين السيادة الاقتصادية للدولة**، رسالة ماجستير غير

منشورة ، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، 2008.

❖ **المقالات في المجلات المحكمة والملتقيات العلمية:**

- أحمد ابراهيم ملاوي، **التحولات الاقتصادية في عصر العولمة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
- حسنين توفيق إبراهيم، **العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية**، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت، 1997.
- كريم نعمة، **أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد 27، مارس 2006.

❖ **المواقع الالكترونية:**

- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: **http://www.imf.org/external/about/members.htm**
- الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: **http://www.worldbank.org/en/about/history**
- الموقع الرسمي لمعهد الاقتصاد السويسري: **http://globalization.kof.ethz.ch/query/**